الحكومة تقر «تطوير الرياضة»... و«الهيئة» تدرس خصخصة الأندية

مجلس الوزراء أدان العمل الإرهابي على الحدود السعودية واعتبره اعتداء على كل دول مجلس التعاون

أقر مجلس الوزراء الخطة التنفيذية لتطوير الرياضة، وكلف هيئة الشباب بالإجراءات التنفيذية، وناقش النظام المقترح لرواتب العاملين في القطاع الحكومي ودعا إلى المضي في إعداده لإيجاد نظام يراعي العدالة ويعزز الإنتاجية.

المبارك مترئساً اجتماع مجلس الوزراء أمس الأول

ناقش مجلس الوزراء النظام المقترح لرواتب العاملين في القطاع الحكومي والهادف الى إيجاد نظام واضح وشامل يراعي العدالة والانصاف ويعزز الانتاجية والأداء الوظيفي المتميز ويربط المكافأة بالأداء ويحقق الشفافية الكاملة وإيجاد زيادة مستمرة في الرواتب تنسجم مع معدلات غلاء المعيشة ويراعي المحافظة وعدم المساس بأي مزايا للوظائف القائمة.

وعقد مجلس الوزراء اجتماعه الأسبوعي مساء امس الاول في قاعة مجلس الوزراء بقصر السيف برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك وبعد الاجتماع صرح وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله بما يلي:

اطلع مجلس الوزراء في مستهل اجتماعه على الرسالتين الموجهتين لسمو رئيس مجلس الوزراء من كل من انغيلا ميركل مستشارة جمهورية ألمانيا الاتحادية ومن اليكساندر ستوب رئيس وزراء فنلندا وتناولت الرسالتان العلاقات الثنائية القائمة بين دولة الكويت وكل من البلدين الصديقين في كافة المجالات والميادين وسبل تنميتها.

نظام الرواتب

وفي إطار الاهتمام الكبير الذي يوليه مجلس الوزراء لانجاز مشروع نظام رواتب العاملين في القطاع الحكومي فقد اطلع على عرض بشأن المشكلات ومظاهر الخلل التي تشوب النظام الحالي للرواتب والتي يتمثل أبرزها في استهلاك بند الرواتب لنسبة عالية في الميزانية العامة للدولة وتزايده بمعدل 12 في المئة سنويا بالإضافة إلى وجود عشرات من الكوادر الخاصة والبدلات وتفاوت الرواتب بين الوظائف ذات الطبيعة المتشابهة تبعا لجهة العمل بما يخلق نوعا من عدم الانصاف غير المبرر.

واستمع مجلس الوزراء إلى تفاصيل النظام المقترح من قبل الفريق المكلف بدراسة هذا الموضوع والذي يستهدف إيجاد نظام واضح وشامل يراعي العدالة والانصاف ويعزز الانتاجية والأداء الوظيفي المتميز من خلال تصنيف مجموعات الوظائف والمرتبات والبدائل المخصصة لكل مجموعة ووضع نظام جديد لتقييم الأداء الوظيفي وربط المكافأة بالأداء ويحقق الشفافية الكاملة وإيجاد زيادة مستمرة في الرواتب تنسجم مع معدلات غلاء المعيشة ويراعي المحافظة وعدم المساس بأي مزايا للوظائف القائمة.

كما تناول العرض الخطوات العملية اللازمة لهذا المشروع وأدواته التشريعية وانعكاساته المالية على الميزانية العامة للدولة وكذلك مقارنة تقسيمات هذا النظام بالمستويات المعمول بها في دول مجلس التعاون الخليجي بما يحقق الانسجام معها.

وأشاد المجلس بالجهود الكبيرة التي بذلت في إعداد هذا النظام وكلف الجهات المعنية باستكمال كافة الجوانب والأدوات المتعلقة بالمشروع في ضوء ما تم طرحه من ملاحظات ومقترحات.

خطة الرياضة

وضمن اهتمام الدولة بالقطاع الرياضي فقد اطلع المجلس على محضر اجتماع اللجنة الدائمة لشؤون الشباب واستمع بهذا الصدد إلى شرح قدمه وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود أوضح فيه أن الهيئة العامة للشباب والرياضة قامت بإجراء تنظيمي في قطاعاتها المختلفة من أجل تفعيل دورها وعلاقاتها مع الهيئات الرياضية لتنفيذ خطة طموحة لتطوير الرياضة الكويتية من خلال إعادة العمل بمراكز التدريب المشتركة بين وزارة التربية والهيئة العامة للشباب والرياضة ووضع لائحة قواعد وشروط المشاركة في اللقاءات والاجتماعات والدراسات الداخلية والخارجية لقطاع الرياضة والمعسكرات والمسابقات والبطولات والمهرجانات والاجتماعات والدراسات لقطاع الشباب بالإضافة إلى تطوير مراكز الشباب شكلا ومضمونا وتحويلها إلى مراكز خدمة ترويحية مجتمعية وتفعيل دور الرياضة للجميع من خلال توفير كافة الإمكانات لإدارة الرياضة للجميع ولنشر أهمية الثقافة الرياضية بين كافة أطياف المجتمع (رجال ونساء لمختلف الأعمار) بالإضافة إلى المشاريع المستقبلية كالاهتمام باللاعبين الناشئين دراسيا ورياضيا ومشروع البطل الأولمبي وكذلك استحداث لجنة عليا لمكافحة المنشطات من ذوي الاختصاص وتطوير مركز الطب الرياضي والتوعية الصحية ليصبح مركزا عاما للعلاج الطبيعي والتأهيل الرياضي واستحداث فروع للطب الرياضي في كافة المحافظات لتساهم في علاج وتأهيل اللاعبين مع توفير جميع متطلبات كل مركز وكذلك مشروع التأمين الصحي للاعبي المنتخبات الرياضية.

وقرر المجلس الموافقة على الخطة التنفيذية لتطوير الرياضة المعدة من قبل الهيئة العامة للشباب والرياضة وتكليف الهيئة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ما ورد في الخطة بالتنسيق مع كافة الجهات المختصة وتكليف الهيئة العامة للشباب والرياضة بإعداد دراسة شاملة حول خصخصة الأندية الرياضية وإعداد مشاريع القوانين واللوائح اللازمة لتطوير العمل الرياضي بالتنسيق مع إدارة الفتوى والتشريع والجهات ذات الصلة والتنسيق مع وزارة التربية لتعزيز الرياضة المدرسية ودور مراكز التدريب المسائي وذلك في ضوء مرئيات وزارة التربية والهيئة في هذا الشأن.

تطورات السعودية

كما بحث المجلس الشؤون السياسية في ضوء التقارير المتعلقة بمجمل التطورات الراهنة في الساحة السياسية على الصعيدين العربي والدولي وأدان مجلس الوزراء الاعتداء الإرهابي الآثم الذي وقع على إحدى دوريات حرس الحدود في منطقة الحدود الشمالية للمملكة العربية السعودية والذي أدى إلى استشهاد ثلاثة رجال أمن وإصابة اثنين، مشيدا بيقظة وكفاءة قوات حرس الحدود في المملكة الشقيقة وجاهزيتها العالية لحماية الأمن والاستقرار فيها، منوها بما تقوم به المملكة الشقيقة من جهود جادة في مواجهة الإرهاب والقضاء عليه.

ومجلس الوزراء إذ يعتبر أن هذا العمل الإجرامي المشين يمثل اعتداء على كافة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ليؤكد موقف دولة الكويت الثابت في رفض الإرهاب بكافة صوره وأشكاله ومساندتها لكل جهد يسهم في مواجهة آفة الإرهاب والقضاء عليه، معربا عن تعازيه وخالص مواساته لأسر الشهداء وأن يمن على المصابين بالشفاء العاجل ويتقدم بصادق التعازي والمواساة إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وللشعب السعودي الشقيق، داعيا المولى القدير أن يديم عليهم نعمة الأمن والاستقرار.

وفي هذا الصدد فقد عبر مجلس الوزراء عن عميق الارتياح لنتائج الفحوصات الطبية التي أجراها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية الشقيقة مؤخرا، سائلا المولى عز وجل أن يمن عليه باكتمال الصحة والعافية والعمر المديد وأن يحيطه بكريم عنايته لكل ما فيه خير ومصلحة المملكة الشقيقة والأمة العربية والإسلامية.

> المجلس عبر عن ارتياحه لنتائج الفحوصات الطبية التي أجراها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله

إشادة بزيارة السيسي ودور مصر

استمع المجلس إلى شرح قدمه سمو رئيس مجلس الوزراء حول نتائج الزيارة التي قام بها للبلاد الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية الشقيقة حيث اطلع المجلس على فحوى اللقاءات والمحادثات التي أجراها مع صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد التي تنطلق من الروابط الأخوية الحميمة التي تربط بين البلدين الشقيقين والتي استهدفت تطوير وتقوية التعاون في مختلف الميادين بما يحقق مصلحة الشعبين ومصالح الأمة العربية بالإضافة إلى بحث تطورات الأوضاع على الساحتين العربية والدولية.

وأكد مجلس الوزراء على أهمية دور الشقيقة مصر في دعم الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة منوها بما تحقق من إنجازات مشهودة فيها على طريق التقدم والازدهار، معبرا عن ارتياحه للنتائج الطيبة التي أثمرت عنها هذه الزيارة الايجابية والتي ستنعكس آثارها ونتائجها لكل ما فيه خير ومصلحة البلدين الشقيقين.

إقرار إطار الميزانية العامة والخطة الإنمائية السنوية 2016/2015

مجلسا الوزراء و«الأعلى للتخطيط» ناقشا تحسين الاستثمار وإصلاح اختلالات سوق العمل

ترأس رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك اجتماعا مشتركا لمجلس الوزراء والمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في قصر بيان أمس، تمت فيه مناقشة مشروع القانون الخاص بالخطة الإنمائية السنوية 2016/2015، حيث اعتمده مجلس الوزراء ورفعه إلى سمو الأمير، كما اعتمد الإطار العام للميزانية العامة للدولة، تمهيدا لإحالتهما إلى مجلس الأمة.

وبعد الاجتماع صرحت وزيرة الشؤون الاجتماعية وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح بأن المجلسين استمعا الى شرح تفصيلي منها ومن الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط هاشم الرفاعي والأمين العام المساعد لشؤون التخطيط د. رياض الفرس بشأن مشروع الخطة السنوية للعام 2015/ 2016، وهي أولى الخطط التنفيذية السنوية للخطة الإنمائية متوسطة الأجل للسنوات (2016/2015 – 2020/2019)، حيث أوضحوا أهداف الخطة وسياستها، التي تم إعدادها في ضوء التجارب السابقة تحقق المعادلة بين الواقع والطموح.

وتضمن العرض تناول الرؤية التي انطلقت منها الخطة وأهدافها الاستراتيجية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ورفع مستوى المعيشة للمواطنين عبر آليات محفزة ودعم التنمية البشرية والمجتمعية وتطوير السياسات الإسكانية والإدارة الحكومية وتعزيز الهوية الإسلامية والعربية.

كما تضمن مستهدفات القطاعات المختلفة والمشروعات الاستراتيجية بنوعيها الانشائية والتطويرية، عبر تطوير منطقة الشمال وتطوير خدمات الكهرباء والماء والبترول وقطاعات التعليم والصحة والتنمية العمرانية والنقل والسياحة والبيئة، الى جانب تحسين بيئة الاستثمار واصلاح اختلالات سوق العمل، ورفع كفاءة اداء الجهاز الحكومي وتعزيز قدرات تمكين الشباب.

كما ناقش الحضور المتطلبات التشريعية اللازمة لتحقيق اهداف الخطة ومشاريعها في مجالاتها المختلفة، وكذلك انعكاساتها المالية.

ثم انتقل المجلسان مباشرة الى الإطار العام للميزانية العامة للدولة 2016/2015، حيث استمع الحضور الى تقديم وزير المالية أنس الصالح، ثم قام وكيل وزارة المالية خليفة حمادة بشرح تفصيلي لإطار الميزانية الذي تضمن تقديرات الإيرادات والأسس التي تم اعتمادها عند إعداد الميزانية وجملة المصروفات الجارية والرأسمالية وتوزيعها على الأبواب المختلفة، وقد جاءت هذه الميزانية منسجمة مع الظروف التي تعيشها البلاد جراء التراجع الحاد الذي تشهده أسعار النفط.

وأشاد الحضور بالنهج الجديد المعتمد في إعداد الخطة السنوية، منوهين بالجهود المخلصة التي قامت بها الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، بالتعاون مع الجهات المختلفة المعنية، في إعداد مشروع الخطة السنوية.

جانب من الاجتماع المشترك بين «الوزراء» و«الأعلى للتخطيط»

الحميدة: الدستور الكويتي كفل بأبوابه الثلاثة حقوق الإنسان

أمانة مجلس الأمة تنظم ندوة بالتعاون مع دار الآثار الإسلامية

أكد الحميدة أن الدستور الكويتي ركز بشكل جلي على مبادئ الحرية والعدل والمساواة، ليكفل حقوق الإنسان.

عبدالله أحمد

الحميدة متوسطاً موظفي أمانة المجلس وقياديي دار الآثار الإسلامية

أكد استاذ القانون العام في جامعة الكويت الدكتور خليفة الحميدة أن المشرع الكويتي لجأ إلى المواثيق العالمية لحقوق الإنسان عندما قرر وضع دستور البلاد لأول مرة وتأتي هذه الخطوة في إطار أهمية وضرورة حقوق الإنسان وهو ما يحتاجه لينعم بالسلام والسعادة بالإضافة إلى توفير عنصري الأمن والأمان في المجتمع.

وقال الحميدة في الندوة التي نظمتها الأمانة العامة لمجلس الأمة بالتعاون مع دار الآثار الإسلامية والتي أقيمت أمس الأول في المركز الأمريكاني الثقافي بعنوان «حقوق الإنسان في دستور دولة الكويت» أن تضمين الدستور الكويتي لمواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أمر ضروري للاعتراف بالدولة في الأمم المتحدة ولا يجوز لأي دولة في العالم أن تصدر دستورا لا يتضمن مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

حقوق الإنسان

وبين ان الدستور الكويتي يتضمن 25 مادة رئيسية تتحدث بشكل واضح وواف عن حقوق الإنسان تم أخذها من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مشيرا إلى أن الدستور الكويتي في أبوابه الثلاثة الأولى ركز بشكل جلي على مبادئ «الحرية والعدل والمساواة» وبهذا كفل الدستور حقوق الإنسان.

وأشار إلى أن «الدستور بطبيعة الحال في المنظومة القانونية أسمى من القوانين والمراسيم التي قد تصدر من مجلس الأمة والحكومة وتأتي أهمية تضمين الدستور بمضامين حقوق الإنسان العالمية في طياته لأنه لا يجوز أن تصدر أي سلطة من السلطات أي قوانين تتعارض مع هذه الركائز الرئيسية أو تحاول أن تحظر أي حقوق من الحقوق المنصوص عليها في الدستور وإن أتت فهي مخالفة لمواد الدستور وهي شبهات غير دستورية يمكن الطعن بها في المحاكم ما لم تأت بتعديل على الدستور وهذه لها إجراءات صعبة وجامدة وضعها المشرع، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتقلص الحريات لأن الدستور ينص صراحة على أن أي تعديلات على الدستور يجب أن تكون للمزيد من الحريات وهي ضمانة كبيرة تضمنها الدستور».

ترحيل الكويتي

وبين الحميدة أن الدستور الكويتي «منح حقوقا للمواطنين الكويتيين وكذلك للأفراد القاطنين في الدولة فعلى سبيل المثال لا يمكن في أي من الأحوال ترحيل الكويتي من بلده أو منعه من الدخول إليه وإن ارتكب جريمة وهي تعد أحد الحقوق المطلقة التي تضمنها الدستور أما عن الحقوق المطلقة التي تضمنتها مواد الدستور للمواطنين والقاطنين في الدولة على حد سواء فهي حق الخصوصية وكذلك التضامن الاجتماعي، فعلى سبيل المثال تعوض الدولة أصحاب مهن الصيد وتعوضهم ماديا أثناء إعلان حظر الصيد لأسباب بيئية طارئة وتم التعويض للمواطنين والوافدين من أصحاب تلك المهن دون تفرقة».

وأضاف أن «الدستور استمد مواد حقوق الإنسان من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والإعلان الفرنسي والبريطاني أيضا»، مؤكدا أن الدستور الكويتي يشدد على أهمية حقوق الأفراد المدنية والخاصة والفكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية وكذلك الحرية والعدل والمساواة.

> المشرع الكويتي لجأ إلى المواثيق العالمية لحقوق الإنسان عندما قرر وضع دستور البلاد
> الحميدة

«الموانئ» توقع خطاب نوايا للتعاون مع «جوانزهو» الصيني

وقعت مؤسسة الموانئ الكويتية خطاب نوايا لاقامة علاقات تعاون مع ميناء «جوانزهو» الصيني في اطار تعزيز التعاون بين المؤسسة وكبرى الموانئ العالمية.

وقالت المؤسسة في بيان صحافي امس ان المدير العام للمؤسسة بالتكليف وليد التوم اجتمع مع نائبة المدير العام لهيئة ميناء «جوانزهو» بجمهورية الصين الشعبية هونجيو شو والوفد المرافق لها حيث تم توقيع الخطاب.

واضاف البيان ان اللقاء تناول بحث الاجراءات المتعلقة باقامة علاقة تعاون بين موانئ المؤسسة وميناء «جوانزهو» تتيح للجانبين تطوير تبادل المعلومات في العديد من المجالات مبينا انه تم خلال الزيارة اجراء دراسة شاملة من كلا الجانبين للوصول إلى العلاقات والاتصالات البناءة عبر مشاورات ودية بين الطرفين.

واشار الى ان خطاب النوايا يهدف إلى تقوية عمليات التبادل والتعاون في مجال الإدارة والتشغيل وتقنية المعلومات والاتصالات اضافة إلى تعزيز التعاون في مجال صناعة وتسويق النقل البحري بما يحقق مزيدا من التطوير لموانئ البلدين مشيرا الى اهمية التعاون والتنسيق بين المؤسسة والموانئ الصينية.

واوضح ان الوفد الصيني دعا إدارة المؤسسة إلى زيارة الميناء للاطلاع على مزيد من التفاصيل الإدارية والفنية والتشغيلية مبينا انه تم تزويد الوفد بكافة الإحصائيات والبيانات اللازمة التي توضح حجم حركة السفن والبضائع والحاويات بالموانئ الكويتية وقدرتها الاستيعابية في عمليات التحميل والتفريغ.

وبين ان الاتفاقية تأتي ضمن إطار تقوية علاقات الصداقة التقليدية بين الكويت وجمهورية الصين الشعبية من خلال تطوير علاقات التعاون بين الموانئ الكويتية وميناء «جوانزهو».

يذكر ان ميناء «جوانزهو» يعتبر من اكبر موانئ الصين حيث يرتبط بحوالي 500 ميناء تجاري في 170 دولة ويقع في احد اهم المدن الصناعية الصينية التي تتمتع بقاعدة اقتصادية وتجارية عملاقة وتضم 5 مناطق اقتصادية متطورة اضافة إلى شبكة مواصلات متقدمة تربطها بباقي المدن الصينية.